الوثيقة الختامية للمناقشة المواضيعية حول:
"القضاء على التمييز العنصري: من منظور إسلامي و منظور حقوق الإنسان"
الدورة العادية الثانية والعشرون للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي

جدة، في ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٣: عقدت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي، خلال دورتها العادية الثانية والعشرين، مناقشة مواضيعية في ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٣ حول "القضاء على التمييز العنصري: من منظور إسلامي ومنظور حقوق الإنسان"، وذلك بالتعاون مع هيئة حقوق الإنسان بالمملكة العربية السعودية. وقد حضر الافتتاح معالي السيد وزير العدل بالجمهورية التركية والأمينُ العام لمنظمة التعاون الإسلامي ورئيس الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي. وشارك في النقاش المواضيعي كمتحدثين رئيسيين كل من مدير إدارة التخطيط والتطوير بمجمع الفقه الإسلامي، رئيسة قطاع العلوم الإجتماعية والإنسانية بالإيسيسكو، بروفسور بكلية الدراسات الإسلامية بجامعو أبوجا، المقرر الخاص السابق للأمم المتحدة السابقة المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، رئيس فريق العمل الدولي المعني بالحق في التنمية، الأمين العام لمؤسسة وسيط المملكة - المملكة المغربية، رئيس تحرير صحيفة مكة الإلكترونية، وعضو هيئة التدريس بكلية الحقوق من جامعة الملك عبد العزيز آل سعود. كما شاركت الدول الأعضاء والدول التي لها صفة المراقب في منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها الوطنية لحقوق الإنسان في أعمال الدورة وأسهمت بشكل فعال في إثراء النقاش.

ناقش الخبراء والمشاركون المنظور التاريخي والإطار المعياري والأسباب الجذرية للعنصرية والتمييز العنصري ومختلف المظاهر المعاصرة وآلية التنفيذ والتحديات والمفارقات، بهدف اقتراح سبل الانصاف الممكنة للقضاء على التمييز العنصري، باعتباره ضرورة حتمية في مجال حقوق الإنسان. وفيما يلي، أهم النتائج الرئيسية التي توصلت إليها الهيئة بعد مناقشة مستفيضة شملت كافة جوانب الموضوع:

أكدت أن المبادئ والقيم الإسلامية تدعو بقوة وحزم إلى مناهضة كافة أشكال العنصرية، وتحظر التمييز العنصري بشكل صارم. فقد نص القرآن الكريم صراحة على أن أكرم الناس عند الله أتقاهم، مؤكداً أن التفوق يكمن في التقوى وليس في العرق أو النسب. كما يحترم الإسلام تنوع الأجناس والأعراق البشرية كجزء من خلق الله. وبناء على ذلك، يذكر القرآن الكريم أن الله خلقَ البشر أمماً وقبائل مختلفة ليتعارفوا، مؤكداً على قيمة التنوع البشري والإنساني كوسيلة للتفاهم والتقدير المتبادلين[١] ؛

أكدت أيضا الكرامة المتأصلة لجميع البشر والمساواة بينهم والتمتع بالحقوق المشروعة، والطبيعة الكونية العالمية لجميع حقوق الإنسان وترابط هذه الحقوق مع بعضها واستقلاليتها، حيث لا يمكن سلبها ولا التصرف بها، فضلاً عن أن مراعاة الخصائص الوطنية والإقليمية ومختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية تشكل في مجملها متطلبات أساسية لتحقيق السلام وإرساء الأمن العالمي والتنمية المستدامة.

[١] القرآن الكريم، سورة الحجرات: الآية (١٣)

عرفت التمييز العنصري بأنه يعني أي تمييز أو استبعاد أو تقييد أو تفضيل على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني، ويتمثّل غرضه أو أثره في إبطال أو إضعاف الاعتراف بحقوق الإنسان أو التمتع بها أو ممارستها على قدم المساواة مع كل الحريات الأساسية الأخرى في أروقة السياسة أو المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو أي مجال آخر من مجالات الحياة العامة[٢]؛

ذكرت بأن "جميع الناس يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق[٣]"، وأن التمييز العنصري يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان والمبادئ الأساسية للمساواة والإنصاف. إن حظر التمييز العنصري هو حظر مطلق، وينطبق على جميع المسائل المتعلقة بالحياة الخاصة والعامة، على النحو المنصوص عليه في جميع المواثيق الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، وميثاق الحقوق، وإعلان وبرنامج عمل فيينا، والاتفاقية الدولية بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وإعلان وبرنامج عمل ديربان، وإعلان القاهرة لمنظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان، وجدول أعمال ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة وخطة العمل العشرية لمنظمة التعاون الإسلامي ٢٠٢٥ –؛

أعادت التأكيد على أن الإطار القانوني لحقوق الإنسان يتضمن أيضاً مواثيق دولية لمكافحة أشكال محددة من التمييز، بما في ذلك التمييز ضد المهاجرين والأقليات والأشخاص ذوي الإعاقة، والتمييز ضد المرأة، والتمييز العنصري والتمييز ضد الأديان، مما يفرض التزامات على الدول لاتخاذ جميع التدابير الممكنة للقضاء على التمييز في الأماكن العامة والخاصة؛

شددت على أن هناك صلة جوهرية بين بقايا الاستعمار ومخلفاته والأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب والتعصب. وعلى الرغم من الاعتراف بهذه المظالم منذ فترة طويلة، إلا أنه لم تتم معالجتها بشكل صحيح كما ينبغي. ولا تزال الآثار السلبية لبقايا الاستعمار ومخلفاته مستمرة وضاربة أطنابها في المناطق الجنوبية من العالم، حيث لم تنعم الدول والشعوب من خلال الاستقلال وتقويض التبعية السياسية وتحطيم نير الاستعمار بتنمية مستدامة، ولم تتمتع بكامل حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في تحقيق التنمية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية الأخرى؛

شددت أيضا على أن التمييز العنصري ظاهرة اجتماعية متعددة الأوجه، وراسخة حيث تبرز وتضرب أطنابها نتيجة انصهار العوامل التاريخية والمؤسسية والنفسية والاقتصادية والثقافية. ويمكن إرجاع أسباب العنصرية إلى مخلفات وممارسات متشبعة رسخت لقرون من الاستعمار والعبودية والقمع المنهجي الذي شكل أروقة السلطة ودهاليزها على أسس عنصرية وتأجيج التحيز وبروز ظاهرة القوالب النمطية، حيث ساهمت في ولادة المواقف والسلوكيات المتحيزة. ولا تزال الفوارق الاقتصادية، حيث ترجع جذورها في كثير من الأحيان إلى المظالم التاريخية، تتجلى في عدم المساواة في فرص الوصول إلى التعليم والتوظيف والموارد، مما يؤدي إلى استمرار ممارسات التمييز. وتؤدي العنصرية المتغلغلة في القوانين والسياسات والممارسات التمييزية إلى تعزيز غياب المساواة المؤسسية المنهجية، مما يؤدي

[٢] المادة (١) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
[٣] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة (١)

إلى انعدام المساواة والعدالة في الوصول إلى مختلف الخدمات والفرص. وتساهم النفعيات الذرائعية السياسية والتأثيرات الثقافية، بما في ذلك التصوير الإعلامي والأعراف المجتمعية، في نشر القوالب النمطية العنصرية، والخوف من المجهول، والجهل بوجهات النظر المتنوعة؛

اعترفت بأن التمييز العنصري له عواقب سياسية واجتماعية واقتصادية وقانونية عميقة، تشمل التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية وغياب المساواة في مختلف جوانب الحياة، مما يعيق فرص التقدم، ويساهم في تكرار ممارسات الحرمان بين الأجيال. وإذا لم تتم معالجة هذه المواقف، فإنها ستؤدي إلى تفاقم التهميش، والتنميط العنصري، وكراهية الأجانب، وجرائم الكراهية، والاعتداءات بكافة أشكالها. كما أن آفة العنصرية والتمييز العنصري تتخذ باستمرار مظاهر جديدة تتطلب مراجعة دورية للعوامل الأساسية وطرق مواجهتها ومعالجتها؛

حددت أن مبدأ الحق في التنمية، وهو مبدأ جوهري في القانون الدولي لحقوق الإنسان، ويؤكد على المشاركة المتساوية لجميع الأفراد في التقدم على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. وتشكل العنصرية عقبة كبيرة أمام إرساء وإقرار هذا الحق، لأنها تعيق الوصول العادل إلى فرص التنمية للمجتمعات المهمشة، مما يؤدي إلى عدم المساواة الممنهجة، ويحد من قدرة بعض المجموعات العرقية أو الإثنية على المشاركة الكاملة في العمليات التنموية والاستفادة منها. ومن ثم فإن التصدي للعنصرية جزء لا يتجزأ من تعزيز الحق في التنمية، لأنه يستلزم تفكيك الحواجز النظامية، وتحدي المعايير التمييزية، وتعزيز السياسات الشاملة إذ أنها تضمن المشاركة والمساهمة المتساوية لجميع الأفراد، بغض النظر عن أعراقهم أو أصولهم الإثنية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تدعم المنظمة اعتماد وثيقة ملزمة قانونا بشأن الحق في التنمية وترحب بالتقدم المحرز في إعداد مشروع اتفاقية الحق في التنمية الذي تتولاه فريق عمل الأمم المتحدة المعني بالحق في التنمية؛

شددت أن الإسلاموفوبيا يعتبر شكلا معاصرا من أشكال العنصرية، لأنه ينطوي على تمييز غير عقلاني ومتحيز ضد الأفراد على أساس انتمائهم إلى دين الإسلام. وهذا ينمّ على أن علامات تحديد هوية المجتمعات قد انتقلت من مجرد العرق واللون والأصل القومي أو العرقي لتشمل الدين. إن الإسلاموفوبيا، كشكل من أشكال العنصرية، يتم تأجيجها بنفس الوسائل التي تم بها تصنيع جميع القوالب الهيكلية الاجتماعية التي تنطوي على العرق في عقلية الناس. إن أوجه الشبه بين الإسلاموفوبيا والعرق والثقافة والمظهر تؤكد بشكل أكبر على تشابهها مع العنصرية. وتؤدي هذه القوالب النمطية إلى ممارسات التمييز المنهجي، والإقصاء، وحتى العنف في بعض الأحيان؛

شددت كذلك على أن تصاعد الإسلاموفوبيا زاد من الاهتمام بالتعرف على الإسلام في جميع أنحاء العالم، وخاصة بين غير المسلمين، وهو ما يمثل فرصة يجب حسن استغلالها لبناء خطاب إسلامي حضاري لمواجهة التحريف الذي يروج له الخطاب المعادي للإسلام ولتوسيع نطاق المعرفة بالإسلام وفهمه الصحيح، مع التركيز على الأجيال الصاعدة في جميع أنحاء العالم.

أدانت بشدة نظام الفصل العنصري، باعتباره نظامًا مؤسساتيا للعنصرية، والذي يمثل أخطر أشكال التمييز العنصري في عصرنا الحديث. وفي هذا الصدد، لا يزال الشعب الفلسطيني يعيش في ظل نظام الفصل العنصري الذي يفرضه الاحتلال العسكري الإسرائيلي. حيث يتعرض الشعب الفلسطيني للتمييز الممنهج على أساس هويته العرقية والدينية

والوطنية، وذلك باستخدام بنية عنصرية ومجموعة من السياسات الهيكلية من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، الهادفة إلى قمع كرامة وسلامة المدنيين الفلسطينيين. وعليه، **أكدت** أن الصهيونية التي تقوم على أساس حق اليهود الحصري في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتنكر حق الفلسطينيين في وطنهم، هي شكل من أشكال التمييز العنصري.

أعربت عن المخاوف من أن صعود السياسات الشعبوية اليمينية المتطرفة والحركات العنصرية في مناطق كثيرة من العالم أدى إلى تفاقم الشرعية الأيديولوجية والعلمية والفكرية للخطاب والسرد العنصري المحرّض على كراهية الأجانب ، الذي يفضّل ويستمرئ التفسير العرقي أو العنصري للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وقد أدى هذا الجنوح في العنصرية المعادية للإسلام وكراهية الأجانب، والذي تجلى في اندماج البرامج العنصرية واليمينية المتطرفة والمعادية للأجانب مع الأحزاب الديمقراطية، إلى زيادة هائلة في موجة الإسلاموفوبيا وكراهية الأجانب، وقد تجلت ممارساتها وأعمال الترويج لها من خلال خطاب الكراهية والقوالب النمطية السلبية والتمييز على أساس العرق أو الدين أو البيئة الاجتماعية. ولذلك، فإن أي فهم نافذ ورصين للإسلاموفوبيا يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الطيف الكامل للعنصرية والدين على حدٍ سواء؛

أعربت عن مزيد من المخاوف من أن الجهود الرامية إلى مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب تواجه تحديات خطيرة، بما في ذلك تهوين وتمييع القضايا السياسية، وإضفاء الشرعية الفكرية والديمقراطية و الطابع المؤسسي على العنصرية وكراهية الأجانب ، مما يؤدي إلى انتشار البرامج العنصرية وكراهية الأجانب في برامج الأحزاب السياسية، وبعض الأوساط الفكرية والإعلامية، مما يخلق سياقاً بالغ الضرر، يتسم بالتعصب واللامبالاة والتواطؤ وحتى قبول العنصرية، خاصة فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بالهجرة واللجوء والإرهاب. وما يرتبط بذلك من إفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة بدافع العنصرية وكراهية الأجانب يسهم بالفعل في إضعاف سيادة القانون ويدفع نحو تكرار تلك الجرائم؛

أقرت بأن احترام التنوع والتعددية الثقافية والشمولية وسيادة القانون يمثل جوهر حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتأكيد بأن المقاومة الفكرية والسياسية للتعددية الثقافية هي أحد الأسباب الكامنة وراء عودة ظهور العنصرية وكراهية الأجانب، بما في ذلك مظاهرها وتجلياتها المعاصرة، مثل الإسلاموفوبيا، التي تتعارض مع قواعد والتزامات القانون الدولي لحقوق الإنسان.

أقرت أيضاً بأن المظاهر والتجليات المعاصرة للعنصرية لا تزال قائمة بأشكال مختلفة، وتتكيف مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية المتطورة. وفي حين تتم إدانة التعبيرات العلنية والصريحة عن العنصرية على نطاق واسع، فإن الأشكال الأكثر دهاءً والأكثر غدراً وخداعاً لا تزال تتسلل بدهاليز الفكر، وتشمل استخدام المنصات الرقمية لنشر وبث سموم الكراهية العنصرية والذكاء الاصطناعي لاستنباط وحدات خوارزمية متحيزة للتسبب في تمييز منهجي وموجه ضد مجموعات دينية واجتماعية معينة. بالإضافة إلى ذلك، أصبحت الفوارق في الرعاية الصحية والتعليم، والتي تفاقمت بسبب التحيزات الضمنية، واضحة بشكل متزايد، وخاصة في سياق الأزمات المختلفة، بما في ذلك جائحة كورونا الأخيرة. كما أثرت تداعيات ما بعد الجائحة على تمتع الأشخاص المنتمين إلى مجموعات ومجتمعات عرقية، وكذلك المهاجرين واللاجئين، بحقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

سلطت الضوء على أن "السكان المنحدرين من أصل أفريقي" لايزالون يعانون من الاستبعاد والفقر بسبب العنصرية المنهجية وأشكال التمييز المتكررة والمتشابهة في جميع أنحاء العالم كجزء من العواقب والآلام المستعصية للعبودية والاستعمار. وعلى الرغم من بعض التقدم المحرز في الحقوق المدنية والاقتصادية، فإنهم لا يزالون يواجهون، بشكل مباشر وغير مباشر، وبحكم الأمر الواقع وبحكم القانون، فوارق في الدخل، والحصول على فرص التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل المتساوي والعدالة. وتؤدي القوالب النمطية والتصورات السلبية في وسائل الإعلام إلى استمرار هذه التحيزات بشكل مسيء يخدش الضمير والإنسانية؛

أقرت بأن الاعتراف بتجارب ومساهمات "المنحدرين من أصل أفريقي" وتقديرها أمرٌ بالغ الأهمية في تعزيز مستقبل يتسم بالمزيد من الشمولية والإنصاف، حيث يتم الاحتفاء بالتنوع بدلاً من أن يكون مصدراً للتمييز العنصري. وتحقيقاً لهذه الغاية، أشاد الحضور بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٣٧/٦٨، والذي أعلن فيه أنه يجب الاحتفاء بالعقد الذي يمتد لعشر سنوات من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٤ باعتباره "العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي" والذي يوفر فرصة للأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع المدني وجميع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة للانضمام إلى السكان المنحدرين من أصل أفريقي واتخاذ تدابير فعالة لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان وغيره من البرامج بغية الاعتراف بهذه الفئة المجتمعية وإرساء أسس العدالة والتنمية؛

أكدت ضرورة قيام جميع الدول باعتماد خطط عمل وسياسات وقوانين وطنية لمكافحة التمييز العنصري. وقد توفر هذه التدابير أساساً لوضع سياسة عامة شاملة لتعزيز المساواة العرقية. وفي هذا الصدد، يلزم اتباع نهج متعدد الأوجه لمعالجة التمييز العنصري، بما يشمل التعليم، وإصلاح السياسات، وإشراك المجتمع المحلي، وتحدي المواقف والسلوكيات الهدامة القائمة على تأجيج التمييز العنصري على المستوى الفردي ومستوى الأنظمة والقوانين؛

اعترفت وأقرت بأن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ظلت في طليعة الكفاح القائم لنزع فتيل العنصرية وأدت دوراً نشطاً في وضع التدابير والإجراءات المعيارية، حيث ساعدت في مكافحة العنصرية. كما إن جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تقريباً هي أطراف في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وتفي هذه الدول الأعضاء ، بصفتها الوطنية، بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان بتنفيذ سياسات عدم التمييز على النحو المنصوص عليه في المادة (٣) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، حيث تدين "الفصل العنصري والتمييز العنصري، وتتعهد بمنع وحظر والقضاء على جميع الممارسات من هذا النوع في الأراضي الخاضعة لولايتها القضائية"؛

سلطت الضوء على الدور المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الناشئة والذكاء الاصطناعي في تقديم الفرص وخلق التحديات لمكافحة وإدامة العنصرية ومظاهرها المختلفة. وقد تبين أن أنظمة الذكاء الاصطناعي، إذا لم يتم تصميمها ومراقبتها بشكل صحيح، يمكن أن تؤدي عن غير قصد إلى استمرارية التحيزات العنصرية القائمة بل وتضخيمها أيضاً. وقد تؤثر الخوارزميات المتحيزة في مجالات مختلفة مثل تكنولوجيا التعرف على الأفراد من خلال الوجه بشكل غير منطقي على الأشخاص ذوي البشرة الداكنة، مما يؤدي إلى خلق نتائج تدعم العنصرية. وبالمثل، فإن منصات وسائل التواصل الاجتماعي، في حين توفر فرص للتواصل والنشاط والتفاعل، يمكن أن تكون أيضاً مرتعاً

خصباً لنشر بذور الكراهية والعنصرية والمعلومات المضللة. وعلى العكس من ذلك، يوفر الذكاء الاصطناعي ووسائل التواصل الاجتماعي أيضاً أدوات تمكينية لمكافحة أشكال ومظاهر العنصرية، وتوفير منصات ومنابر لسماع الأصوات المهمشة، ورفع مستوى الوعي حول الظلم الذي يقتات على العنصرية. ومع ذلك، فإن معالجة التأثيرات السلبية تتطلب بذل جهود مستمرة للتخفيف من التحيزات في أنظمة الذكاء الاصطناعي، ومكافحة خطاب الكراهية عبر الإنترنت، وتعزيز الممارسات الشاملة في تطوير التكنولوجيا والإشراف على وسائل التواصل الاجتماعي. كما ينبغي لوسائل الإعلام إعطاء الأولوية للدعوة إلى احترام حقوق الإنسان ومنع الكراهية والتمييز العنصري وعدم المساواة والعنف وبناء الثقة وتعزيز المصالحة. كما يجب على وسائل الإعلام أن تعمل بروح الحماس على مواجهة كافة مظاهر العنصرية والتمييز وخطاب الكراهية في كافة الأطر الإعلامية، من خلال تعزيز المعايير الأخلاقية، والحفاظ على احترام حرية التعبير في نفس الوقت؛

سلطت الضوء كذلك على أن خطاب الكراهية يعتبر في آن واحد سببا رئيسيا ونتيجة للعنصرية، بما في ذلك الإسلاموفوبيا. حيث يستند خطاب الكراهية إلى العنصرية ويقتات على كراهية الأجانب والتعصب، إلى جانب إفلات الجناة من العقاب، يخلق مناخاً يسوده الخوف والإقصاء الاجتماعي للأشخاص والجماعات المستهدفة، ولا سيما اللاجئون والمهاجرون الذين يتحملون أسوأ أشكال التحريض على الكراهية والقوالب النمطية. ومن ثم، هناك حاجة إلى الاستخدام المسؤول لحرية التعبير لضمان حماية حقوق الآخرين، بما يتماشى مع المعايير المنصوص عليها في المادتين ١٩ و٢٠ من الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والقيود التي وضعتها بدقة اتفاقيات ومواثيق حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة، ولا سيما الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

شددت على ضرورة دراسة العنصرية التي تؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات. وتساهم الصور النمطية والتحيزات المتعلقة بالعرق والجنس في مضاعفة العبء، حيث تواجه حواجز نظامية ومنهجية في التعليم والتوظيف والرعاية الصحية وتتعرض للعنف وجرائم الكراهية. وفي التصدي للعنصرية، من الأهمية بمكان أن نعترف ونزيل ليس فقط التحيزات العنصرية، بل أيضاً الجوانب الجنسية التي تتقاطع معها. ويجب أن يأخذ النهج الشامل لمكافحة العنصرية في الاعتبار التجارب المتميزة للنساء والفتيات على أساس العرق والجنس مع الاعتراف بأوجه التشابه والتقاطعات، وهي بدورها تشكل الهوية الخاصة بكل طيف من الأطياف المجتمعية وتؤثر على تفاعلات النساء والفتيات مع المجتمعات ويحد من تقدمهن وتطورهن؛

شددت أيضا على أن اللاجئين والمهاجرين الفارين من ويلات الصراع أو سوط الاضطهاد أو الصعوبات الاقتصادية يواجهون في كثير من الأحيان مواقف تمييزية عنصرية على أساس عرقهم أو أصلهم العرقي أو جنسيتهم، مما يؤدي إلى تفاقم التحديات في مواجهتها. وقد تواجه هذه الفئات المهمشة خطاباً وسياسات ومواقف معادية تؤدي إلى خلق بيئة معادية ومنفرة في البلدان المضيفة. ويمكن أن يتجلى هذا التمييز في محدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتقييد فرص العمل، وزيادة التعرض للتنميط العنصري، وزيادة التدقيق والافتراضات المتحيزة بشأن دوافعهم واستغلالهم. ولا تتطلب مكافحة العنصرية في سياق اللاجئين والمهاجرين معالجة المواقف المتحيزة فحسب، بل تتطلب أيضاً إصلاح السياسات وتعزيز المجتمعات الشاملة بغية الاعتراف بإنسانية وكرامة أولئك الذين يبحثون عن اللجوء والمأوى؛

أكدت أن الفقر هو سبب ونتيجة للتمييز لأنه يتسبب في إدامة دائرة الحرمان وعدم المساواة. وكثيراً ما تساهم العنصرية، بجذورها التاريخية ومظاهرها المنهجية، في التوزيع غير المتناسب للموارد والفرص على أسس عنصرية، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر داخل هذه المجتمعات. وفي المقابل، يؤدي الفقر إلى تفاقم تأثير العنصرية، حيث يواجه الأفراد الذين يعانون من صعوبات اقتصادية في كثير من الأحيان حواجز إضافية أمام الوصول إلى التعليم الجيد والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية. كما يتجلى تقاطع الفقر والعنصرية في زيادة نسبة الأشخاص من ذوي البشرة الداكنة في المجتمعات الفقيرة. ويتطلب كسر هذه الحلقة معالجة حالات انعدام المساواة الهيكلية الضاربة في أطناب الأنظمة العنصرية وتنفيذ تدابير مكافحة الفقر التي تستهدف على وجه التحديد التحديات الغريبة التي تواجهها المجموعات العرقية المهمشة لخلق مجتمع يتسم بالمزيد من الشمولية والإنصاف؛

أكدت مجددا بأن المسؤولية الأساسية عن التصدي ضد التمييز العنصري تقع على عاتق الدول المسؤولة عن اتخاذ تدابير فعالة ومستدامة على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية للقضاء على جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري. والدول ملزمة بمكافحة الجرائم، بما في ذلك جميع المظاهر والتجليات العدائية والعنيفة للتعصب والتمييز على أساس العرق أو الدين؛

حثت الدول على سن تشريعات واتخاذ تدابير إدارية واجتماعية واقتصادية للوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وبرنامج عمل ديربان، على وضع أطر واستراتيجيات سياسية وقانونية وثقافية فعالة لتحديد ومكافحة الأسباب الجذرية للأشكال التقليدية والجديدة للتمييز العنصري. وكذلك تعزيز التشريعات والمؤسسات الوطنية لتعزيز وحدة التلاحم والوئام بين الأعراق وإرساء سبل التكامل لمكافحة جرائم الكراهية والتحريض على الكراهية والتمييز والعنف على أساس الدين، وكراهية الأجانب، بما في ذلك كراهية الإسلام. وتحقيقاً لهذه الغاية، يمكن للدول أن تنظر في العمل مع القادة السياسيين والدينيين ووجهاء ونخبة المجتمعات المحلية لتعزيز فهم أفضل للقيم المشتركة بين البشرية جمعاء؛

حثت أيضا الدول على إضفاء الطابع المؤسسي على آليات الإبلاغ والانتصاف لضحايا التمييز العنصري لتزويدهم بالدعم والعدالة السريعة لتعزيز الممارسات الكفيلة بتمكينهم من التمتع بحقوقهم المشروعة. وقد أوصت المنظمة بمشاركة المجتمعات ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المجموعات التي تعاني من أشكال متشابهة من التمييز، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، في هذه العملية لضمان الشفافية وإرساء أسس العدالة بشكل فعال؛

شددت على الدور الهام الذي تؤديه الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، حيث تهدف إلى تعزيز سبل الوئام من خلال الحوار والإعلاء بالقيم العالمية للتسامح واحترام التنوع العرقي والمجتمعي كوسيلة لمكافحة التمييز العنصري. وتحقيقاً لهذه الغاية، أكد الحضور على أهمية مواصلة وتشجيع قنوات الحوار بين الأديان والثقافات على جميع المستويات، بما في ذلك بين الجماعات العرقية والطوائف الدينية والمجتمع المدني لتحسين التفاهم والاحترام والتعايش في المجتمعات حيث تنتشر الثقافات المتعددة. ويمكن أن تشمل أيضاً استراتيجية فكرية وثقافية لمكافحة التمييز العنصري على أساس تعزيز التعددية الثقافية والديمقراطية والمساواة وانصهار أطياف المجتمع؛

شددت أيضا أن التثقيف والتوعية في مجال حقوق الإنسان والتدريب على التشريعات والسياسات المناهضة للعنصرية أمر حيوي لضمان عدم قيام المسؤولين الحكوميين بالتمييز. ويمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، أن تؤدي دوراً محورياً في تدريب وتأهيل المسؤولين، بما في ذلك موظفي إنفاذ القانون، على ممارسات التدقيق والأدوات التكنولوجية في تحديد المخاطر في الممارسة العملية؛

دعت وسائل الإعلام إلى الالتزام بمعايير الصحافة المسؤولة والأخلاقية، وهو ما يتطلب الإنخراط الكامل في جهود القضاء على جميع أشكال العنصرية وتجنب التقارير المتحيزة وغير الموثقة والتي تؤدي إلى تكريس القوالب النمطية والتحريض على الكراهية ضد أفراد وجماعات وأقليات ومجتمعات بذاتها. وعلى وجه الخصوص، ينبغي لجميع أصحاب المصلحة في وسائل الإعلام الاستثمار في توفير الموارد لرفع مستوى الوعي حول التأثير الضار للعنصرية على المجتمع، بما في ذلك خطاب الكراهية.

دعت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى التصدي بفعالية للعنصرية والتمييز العنصري على مستوى الهياكل والتراكيب التنظيمية ومستوى القوانين والأنظمة المتجذرة في تعنتها وفقاً للالتزامات التي تعهدت بها الدول في المعاهدات الدولية التي تم المصادقة عليها، وميثاق منظمة التعاون الإسلامي المنقح، وإعلان القاهرة لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن حقوق الإنسان، وخطة العمل العشرية الثانية لمنظمة التعاون الإسلامي وأهداف التنمية المستدامة. وفيما يلي مجموعة من التوصيات، مقدمة للدول الأعضاء للعمل عليها وتشمل النقاط التالية:

أ. حشد الدعم على المستويات السياسية رفيعة المستوى والالتزام بوضع القوانين وخطط العمل الوطنية وأطر السياسات وخطط التنمية والتدابير التنظيمية الإيجابية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والتنميط بشكل فعال؛

ب. تطوير وتنفيذ القوانين والسياسات التي تحدد وتحظر التنميط العنصري من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، بما يضمن أن السياسات الداخلية، بما في ذلك إجراءات التشغيل الموحدة ومدونات قواعد السلوك، تتماشى مع معايير ومبادئ حقوق الإنسان؛

ت. تشجيع المشاركة السياسية وتمثيل المجموعات العرقية والإثنية المتنوعة في عمليات صنع القرار؛

ث. ضمان حظر التحريض على التمييز أو العداوة أو العنف، وتجريمه في معظم الحالات الخطيرة، ضمن الأطر القانونية الوطنية بطريقة تتفق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛

ج. تمكين المشاركة الهادفة لأولئك الذين ينتمون إلى المجموعات العرقية والإثنية في تصميم وتطوير ورصد جميع التدابير الرامية إلى منع التمييز العنصري والتصدي له، وفقا للقوانين والتشريعات الوطنية للدول الأعضاء؛

ح. تنفيذ ورصد سياسات العمل الإيجابي لتوفير فرص العمل والأجور المتكافئة وتعزيز بيئات العمل المتنوعة والشاملة؛

خ. إنشاء آليات مراقبة فعالة ومستقلة، داخلية وخارجية، تشمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛

د. إجراء عمليات تدقيق ومراجعة دورية، بمساعدة خبراء مستقلين ووفقا للقوانين والتشريعات الوطنية للدول الأعضاء، لتحديد الثغرات في السياسات والممارسات الداخلية. وتُوصى الدول بشدة بممارسة الشفافية حول نتائج هذه الإجراءات، لأنها قد تعزز المساءلة والثقة بين الأفراد والمجتمعات المستهدفة.

ذ. إنشاء وتعزيز آليات وطنية لمكافحة جميع أشكال التمييز العنصري بالتعاون الوثيق مع وسائل الإعلام وقادة المجتمع والمؤسسات والمجتمع المدني وتقديم تقارير عن جهودهم ؛

ر. إشراك منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك وسائل الإعلام والمؤسسات المجتمعية والتطوعية، في مواجهة الخطاب المضاد وحملات التوعية العامة والتعليم والمشاريع المجتمعية وخطوات بناء الدعم المجتمعي للتعددية بناءً على الأبحاث والبيانات؛

ز. الاستثمار في الأدوات والتحليلات للمساعدة في فهم نطاق التمييز العنصري المنهجي بشكل أفضل، بما في ذلك من خلال جمع وتحليل البيانات المصنفة حسب الأصول العرقية والمجتمعية والجنسية؛

س. توظيف منصات إعلامية مختلفة لتعزيز القيم الإسلامية وتراثها الثقافي الثري بشكل فعال لمواجهة المفاهيم الخاطئة والقوالب النمطية عن الإسلام والمسلمين والقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛

ش. دعم اعتماد اتفاقية الحق في التنمية. *nernadrshoud*

****

210848

30 November 2023